

استحقاق الموظف مرتباً منذ تاريخ تسلمه العمل

صالح المطيري: اقترحت زيادة العلاوة الدورية إلى 150٪

قال النائب د.صالح المطيري انه تقدم باقتراح بقانون في شأن تعديل أحكام القانون 1979/15 والمتعلق بالعلاوات الدورية وعرضه على مجلس الأمة بأسرع وقت ممكن. وأضاف المطيري، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن من ضمن المواد المراد تعديلها مادة تتضمن استحقاق الموظف مرتباً منذ تاريخ تسلمه للعمل وكذلك زيادة العلاوة الدورية بنسبة 150٪. وأشار إلى أن تلك

النسبة لم تتغير منذ عام 1979، وذلك لمساعدة جميع المواطنين لمواجهة غلاء المعيشة والتضخم، من جانب آخر، طالب المطيري ووزارة الخارجية بضرورة مخاطبة السلطات السعودية ووضع حل جذري لوضع دخول السعوديات المتزوجات من كويتيين إلى الأراضي الكويتية. وقال إن هذا الإجراء سيساعد في لم شمل الأسر الكويتية، خصوصاً أن هناك العديد من السعوديات المتزوجات من كويتيين



د.صالح المطيري

وموجودات خارج البلد. وأعرب عن تقديره للإجراءات والإستراتيجيات الاحترازية التي اتخذتها السعودية والكويت في ظل هذه الظروف الاستثنائية والمتملة في جائحة كورونا بمنع سفر السعوديين إلى الكويت.

ثول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

مع تزويده بالكوادر الطبية والتمريضية والأجهزة

أحمد الشحومي ويوسف الغريب لعمل مستوصف سلوى 24 ساعة

قدم نائب رئيس مجلس الأمة النائب أحمد الشحومي والنائب يوسف الغريب اقتراحاً برغبة، قالا في مقدمته: يعاني أهالي منطقة سلوى السكنية من كثافة سكانية عالية مما يجعلهم يواجهون مشكلة في تلقي العلاج بمستوصفات المنطقة، وذلك بسبب إغلاق المستوصف الخاص بالمنطقة وتحديدًا في القطعة (11) في ساعة متقدمة وتحويلهم إلى المستوصف الآخر داخل المنطقة للعلاج. لذا فإننا نتقدم بالاقترح التالي:



يوسف الغريب أحمد الشحومي

«استمرار نظام العمل في مستوصف منطقة سلوى قطعة رقم (11) طوال أيام الأسبوع 24 ساعة وتزويده بالكوادر الطبية والتمريضية والأجهزة الطبية».

استفسر عن عدد ركاب كل رحلة وجهة فدومهم

حمد روح الدين: ما عدد القادمين منذ 7 فبراير والرحلات القادمة منذ 25 يناير؟

وجه النائب د.محمد روح الدين سؤالين أولهما إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي استفسر فيه عن الآتي: 1- ما عدد القادمين للكويت من خلال جميع منافذ الدولة خلال الفترة من تاريخ 2021/2/7 إلى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال، وما عدد الكويتيين منهم، وما عدد غير الكويتيين منهم، وهل كان من غير الكويتيين من غير الحالات المشتبهة بموجب التعميم رقم 2021/2/6؟ 2- ما عدد ركاب كل رحلة على حدة؟ 3- ما الوجهات القادمة منها هذه الرحلات المؤرخ في 2021/2/3؟



د.محمد روح الدين

معهم كل يوم ثلاثاء. ولفت أبو صليب إلى أنه من المستغرب أيضاً أن القرار نفسه رقم 44 ذكر أن مدير إدارة الطب الشرعي في وزارة الداخلية على الرغم من أنه مدير الجهة التي يتم تحويل المتضررين إليها للفصل في حالاتهم ما يجعله هو الخصم والحكم في حالة وقوع ظلم على المعاق.

وبين أن القرار يتعلق بتشكيل لجنة فنية عليا من أشخاص تتضمن وجود مدير إدارة الطب الشرعي في وزارة الداخلية على الرغم من أنه مدير الجهة التي يتم تحويل المتضررين إليها للفصل في حالاتهم ما يجعله هو الخصم والحكم في حالة وقوع ظلم على المعاق. وأشار إلى أن من يقع عليه ظلم يتوجه إلى القضاء الذي بدوره يقوم بتحويل القضية إلى الأدلة الجنائية التي يدورها تقوم بتحويل الملف إلى إدارة الطب الشرعي الذي يعتبر مديرها عضواً في لجنة (الإعاق) ويجتمع



سعود أبو صليب

المعاقين ما يدل على وجود ظلم واضح لهم.

تعيين مديرة الهيئة انتهى ولم يتم التجديد لها حتى اليوم، مستغرباً استمرارها في عملها بإصدار قرارات وتشكيل لجان رغم انتهاء مرسوم تعيينها. وأضاف أن المديرية أصدرت خلال العام 2020/2021 فقط نحو 44 قراراً إدارياً، معتبراً أن آخر قرار أصدرته يظلم ذوي الإعاق. وقال إنه بصفتها عضواً في لجنة ذوي الإعاق البرلمانية، فقد خصصت للجنة رقم «واتساب» للتواصل مع ذوي الهمم وأهاليهم وخلال أول 48 ساعة تلقت اللجنة أكثر من 844 شكوى من قبل طالب النائب سعود أبو صليب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري بضرورة إتصاف فئة ذوي الإعاق ورفع الظلم عنهم، وإيقاف ما يحدث من أخطاء في الهيئة العامة لذوي الإعاق. وأضاف أبو صليب في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم بسؤال برلماني للوزير عيسى الكندري بشأن انتهاء مرسوم تعيين مديرة الهيئة العامة لذوي الإعاق. وأوضح أبو صليب أن رد الوزير بين أن مرسوم

أهل رئيس الوزراء حتى الخميس المقبل

أسامة المناور للاستعجال في تشكيل الحكومة.. أو المساءلة

من فيروس كورونا، وكان هناك إجراء قانوني صحيح وسليم، وهو طلب عقد الجلسة الخاصة، مبيناً أنه تعمد عدم تحديد تاريخ للجلسة حتى لا تتحجج باستقالتها. وذكر أنه كان في عقد كانت الحكومة مستقيلة آنذاك، ودعا أحد النواب إلى عقد جلسة خاصة لإقرار قوانين الرياضة وحضرت الحكومة، لافتاً إلى أنه لم يرد إعطائهم هذه الحجة بتحديد الوقت في عقد لا يتحججوا لعدم الحضور. وقال إن هناك متضررين من الوضع الحالي من الإغراق والنواب مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى عن هؤلاء، متسائلاً: متى سينظر النواب في قضايا الأمة، ومتى ستعقد

إقرار القوانين والاستعجال بتشكيل الحكومة، في ظل اتهام البعض بأننا قمنا بتحصين رئيس الوزراء، ليس من أجدياتنا أبداً ولم يطرح على الإطلاق. وأكد أن وجهة نظره في مسألة التحصين هي نفسها منذ عام 2016 و«كنت خارج المجلس ورأيت أن من حصن رئيس الوزراء أو الوزراء آنذاك كان خائناً لأمانته لأنه فرط في حق أصيل من حقوق الشعب وليس من حقوق النائب» لأنه يعتبر مهانداً وبتأعلا حقوق الأمة. وبين أنه من بعد دخوله المجلس زادت قناعاته بذلك، فلا يجوز بحال من الأحوال



أسامة المناور

أن يحصن رئيس الوزراء أو أي من الوزراء عن المساءلة. وقال إن البلاد تمر بأزمة كبيرة وهي الجائحة الثانية

قال النائب أسامة المناور إن الحكومة لم تشكل إلى اليوم ولا نطق أنها ستشكل في المستقبل المنظور، مبيناً أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد لم يرد تحديد وقت لتشكيلها. وبين المناور في تصريح صحفي أنه في اجتماع النواب مع رئيس الحكومة كان هناك كلام واضح بتحديد وقت لتشكيل الحكومة إلا أنه لم يرد على هذه الجزئية، مضيفاً أن البعض يعتقد أن الديبلوماسية هي عدم الرد أحياناً، إلا أن عدم الرد في بعض الأحيان يؤدي إلى تفاقم الأمور. وأضاف المناور أن اتفاق النواب مع رئيس الوزراء هو

المستوصفات والجمعيات التعاونية ومحطات الوقود وفروع البنوك

بدر الداوم للاستعجال بإنشاء الخدمات الحكومية في مدينة صباح الأحمد البحرية

قدم النائب د.بدر الداوم اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: استناداً إلى خطة التنمية في الكويت، والتي تقوم على تأسيس مناطق ومدن جديدة في البلاد تخفف الضغط عن العاصمة والمحافظات الأخرى، وتشجع على الاستقرار في تلك المناطق والمدن الجديدة، وبلا شك فإن هذا الاستقرار يحتاج إلى وجود الخدمات العامة وإلى تكاملها، ومن أبسط تلك الخدمات: المساجد والمستوصفات والجمعيات التعاونية ومحطات الوقود وفروع المرافق الحكومية المهمة».

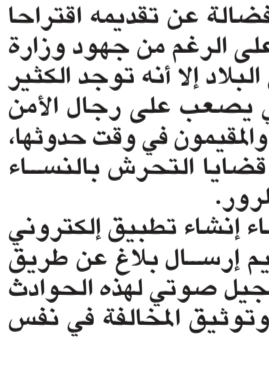


د.بدر الداوم

يمكن المواطنين والمقيمين من التواصل مع الوزارة

يوسف الفضالة: تطبيق إلكتروني أممي لسرعة إرسال البلاغات

أعلن النائب يوسف الفضالة عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: إنه على الرغم من جهود وزارة الداخلية في حفظ الأمن في البلاد إلا أنه توجد الكثير من الممارسات المخالفة التي يصعب على رجال الأمن تتبعها ويرصدها المواطنون والمقيمون في وقت حدوثها، ومنها على سبيل المثال قضايا التحرش بالنساء وقضايا مخالفات قوانين المرور. ونص الاقتراح على إنشاء تطبيق إلكتروني أممي يتيح للمواطن أو المقيم إرسال بلاغ عن طريق رفع الصور أو فيديو أو تسجيل صوتي لهذه الحوادث والمخالفات لسرعة الإبلاغ وتوثيق المخالفة في نفس اللحظة.



يوسف الفضالة

سأل عن مكافآت الموظفين خلال الـ 5 سنوات الماضية

مساعد العارضي: ما أسس تشجيع موظفي «الجمارك» لضبط الممنوعات؟

هل تمت مكافأة الموظفين القائميين على ضبط كمية كبيرة من الممنوعات بلغت خمسة ملايين قرص كيتاغون المخدرة في أغسطس 2019 من مجلس الوزراء أسوة بمن قاموا في ضبطات مماثلة أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى ذكر الأسباب. هل هناك موظفون تمت مكافأتهم خلال الخمس سنوات الماضية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بكشف عن الكرمين وضبطياتهم وتواريخها.



مساعد العارضي

وجه النائب مساعد العارضي سؤالاً إلى وزير المالية خليفة حمادة جاء كالتالي: يرجى أفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما الأسس والمعايير التي وضعتها الإدارة العامة للجمارك لتشجيع وتحفيز موظفي الجمارك لضبط الممنوعات؟ 2- ما آلية المكافآت التي تمنح لموظفي الجمارك لضبط الممنوعات بمجهودهم الشخصي؟

موظف وموظفة، من الكويتيين، ومنح علاوة مالية تخفف أعباء الحياة والمعيشة عنهم وعن أسرهم، ويسهم في تشجيع المواطنين على الإقبال عليها، وحل أزمة الوظائف. فأفنى أطالب بتزويده وإفادتي بالآتي: - ما آخر تطورات كادر شؤون الطلبة (ضمن كادر الوظائف التربوية المساندة)؟ - ما هو الوقت المحدد لإنجاز الخطوة التنفيذية الواجبة بشأنهم؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وقال في مقدمة السؤال الثاني: لما كان موظفو شؤون الطلبة من الوظائف المساندة المهمة للعملية التربوية والتعليمية في مدارس الكويت الختلفة. ولما كان إقرار كادر الوظائف التربوية المساندة قد خلا خطأ من إدراج مهنة «شؤون الطلبة»، رغم كونها تؤدي أدواراً تربوية وتعليمية حيوية. ولما كان تكريم هذه المهنة والاعتراف بها يعني الحماية والاهتمام بأكثر من (4800)



أسامة الشاهين

بشأنهم؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المصفي، قال في مقدمته الأول منهما: لما كان موظفو شؤون الطلبة من الوظائف المساندة المهمة للعملية التربوية والتعليمية في مدارس الكويت المختلفة. ولما كان إقرار كادر الوظائف التربوية المساندة قد خلا خطأ من إدراج مهنة «شؤون الطلبة»، رغم كونها تؤدي أدواراً تربوية وتعليمية حيوية. ولما كان تكريم هذه المهنة

عبدالله الطريجي: إعادة «مدير التأمينات» استحقاق وطني

إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء طلب فيه إجراءات هيئة الفتوى والتشريع في متابعة الحسابات والعقارات والأسهم خارج الكويت لمدير التأمينات الأسبق الهارب، ومدى تأثير ذلك على إجراءات تسليمه للكويت، ودور السفارة الكويتية في بريطانيا في متابعة هذا الملف. وأوضح الطريجي أنه وجد كذلك سؤالاً إلى وزير العدل استفسر فيه عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتسليم مدير التأمينات الأسبق الهارب وتقديمه للعدالة. وأشار إلى توجيهه سؤالاً

وزير الخارجية يتحرى فيه عن مدى صحة المعلومات المتداولة عن حصول المتهم الهارب مدير التأمينات الأسبق على الجواز أو الجنسية البريطانية، ومدى تأثير ذلك على إجراءات تسليمه للكويت، ودور السفارة الكويتية في بريطانيا في متابعة هذا الملف. وأوضح الطريجي أنه وجد كذلك سؤالاً إلى وزير العدل استفسر فيه عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتسليم مدير التأمينات الأسبق الهارب وتقديمه للعدالة. وأشار إلى توجيهه سؤالاً



د.عبدالله الطريجي

صدر أمر قضائي بضبطه، وفي هذا السياق أعلن الطريجي أنه وجه اليوم سؤالاً إلى

اتفاقية تبادل المتهمين مع المملكة المتحدة حيث يتواجد المجرم الهارب، مؤكداً أن هذا الاستحقاق الوطني يجب أن لا يتأخر أكثر من ذلك، وعلى الحكومة أن تتراجع عنها إذا وجدت عتدها بتعاير الفساد واسترداد الأموال العامة المنهوبة إلى أفعال. وأشار الطريجي إلى وجود مذكرة وقتتها النيابة العامة الكويتية مع الجهة القضائية المختصة في بريطانيا قبل أكثر من ستة، وتمت الموافقة بعدها على تفعيل إجراءات تسليم المدير الأسبق، كما

دعا النائب د.عبدالله الطريجي الحكومة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل إعادة مدير مؤسسة التأمينات الأسبق إلى الكويت، مؤكداً أن تعاملها مع الملفات كافة ومنها مواجهة تداعيات الفساد يجب أن لا يشغلها عن قضايا الفساد واسترداد أموال الكويت المنهوبة. وأضاف الطريجي في تصريح صحفي أن هذا المدان الهارب أحد رموز الفساد الذي يتوجب على الحكومة ملاحقته من خلال أجهزة المختلطة، لاسيما مع صدور أحكام نهائية بآنة ضده، ووجود